

فان قيل فلم كان الاسم حيا ساجدا فخره في التصغير
 نحو سحره صل وتصغيره قيل انما وجب حذف الحروف في التصغير
 لطولها على ما بينا في جمع التفسير لان التصغير بحري التفسير
 وهذا يجوز فيه التقييد فنقال فيه سحره كما قالوا في التفسير
 سفارح وهكذا ايضا اذا كانت الزيادة غير واحدة حذف
 واذا كانت واحدة تحذف حملا للتصغير على التفسير لان
 التصغير والتفسير من واحد وحذف قيل لم يرد في التاء في
 تصغير المونث اذا كان الاسم ثلاثيا نحو تيسر وتيسر ولم
 يرد وهذا اذا كانت على لغة اخرى نحو ذئب وزئب ولم
 قيل انما ردوا التاء في التصغير لان التصغير رد الاسماء
 الى اصولها الا ترى انهم قالوا في تصغير باب تويب وفي باب
 نبيب فردوا الالف الى اصلها في باب الواو لانك تقول في
 تكبيره ابواب واصلا في باب الباء لانك تقول في تكبيره ابواب
 ونبيب فاذا كان التصغير رد الاسماء الى اصولها والاصل في نحو
 تيسر ان يكون تولامة التاء في الفرق بين المذكر والمونث
 وجب رد هاء في التصغير واخصر رد الثلاثي حذفة لفظه
 وهاهنا الرباعي فلم يرد فيه التاء لطوله فصارت التاء بدلا من
 تاء الثاني كما ما لم يرد فيه التاء والتصغير من الثلاثي
 نحو قولهم في تيسر تويب وفي تيسر تيسر وفي تيسر تيسر
 وفي حرب حريب وفي باب نبيب وفي ذئب ذئب وفي ما
 ما استتوا فيه التاء في التصغير الرباعي فنقول في قدام
 قد يربيه وفي وراد وريبه وفي ارم اميه وقد كانوا على
 فقالوا انما لم تلحق التاء في التصغير بما كان ثلاثيا لانهم حرك

تصغير

واصلها

بحري

بحري المذكر لانه في معناه وذلك لان الفوس في معنى العود والقول
 يطلق على الذكر والمونث والمذكر هو الاصل فيني في تصغيره
 على اصله والعوس في معنى التفرس والرجب في معنى حريب
 حريا والمصدر في الاصل مذكر والتاء فيها بمعنى التاء الذي
 هو النون وهو مذكر لانها سميت به عند سقوطها وورد في نحو
 في معنى الريح الذي هو النسيم وانما استتوا التاء في التصغير فيما
 كان رباعيا نحو قد يربيه وريبه والبيهة تويبه من احرها
 انما اختلف في الظروف ان يكون مذكرا فلو لم يدخلوا التاء
 في هذه الظروف وهي مائة لا تست بالذكر والتا في الثاني
 انهم زادوا التاء تاكيدا للتا في محتمل دفعا وجعلوا التا
 وهو انهم استتوا التاء تسيها على الاصل كما صحوا الواو
 في العود والحكة تسيها على ان الاصل في باب واد تويب وورد
 وعلى كل حال وكلا التسمين ساد لان قياس عليه فان قيل فلم
 خالفوا بين تصغير الاسماء المهمة وما استتوها وبين الاسماء
 المتكئة فقالوا في تصغيرها ذبا وتا تبا في الذي اللذان
 وفي التي المتناقص لما فعلوا ذلك غير ما على الاصول في كلامهم
 لتغير الحكم عند تغير الباب لان الاسماء المهمة لما كانت مغايرة
 للاسماء المتكئة جعلوا لها حكم الاسماء المتكئة لتغايرها
 فلم يضموا الواو لها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتكئة وزادوا
 في اخرها الفاء لتكون علما للتصغير كما نصبت في اول الاسماء المتكئة
 وجوزوا ان تقوى التصغير فيها ثانيا فيقولهم في ذاب ذابا
 وفي ثانيا فان قيل فلم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانيا
 كما امتنع في الاسماء المتكئة قيل انما يمتنع وقوع ياء التصغير

الاصول مصدر حريا

الروض